

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائة واثنين وعشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،

يوم الخميس، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد لو هواي ترانج (فييت نام)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة المائة واثنين وعشرين بعد الألف لمؤتمر

نزع السلاح.

أود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً، نيابة عن المؤتمر، بالسيد عثمان هاشم، سفير ماليزيا، الدولة الجارة لفيت نام والتي تشاركنا عضوية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأن أؤكد له تعاوننا الكامل متمنياً له كل النجاح في مهامه.

يوجد على قائمة المتحدثين في الجلسة العامة لهذا اليوم سعادة سفير ماليزيا وسعادة سفير المملكة المتحدة.

والآن أعطي الكلمة للسيد عثمان هاشم، سفير ماليزيا.

السيد هاشم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أشكركم جزيل الشكر على الكلمات الطيبة والترحيب الحار. ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي يتناول فيها وفد بلدي الكلمة، فإنني أود أن أهنتكم بمناسبة توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وإنه لشرف حقيقي لنا أن نرى دولة عضواً في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تتولى رئاسة أعمال المؤتمر. ويقدر وفد بلدي عميق التقدير الجهود والمشاورات الصادقة التي اضطلع بها بلدكم إلى الآن. ونود أن نؤكد لكم ولزملائكم رؤساء دورة عام ٢٠٠٩ تعاوننا ودعمنا لمساعدكم من أجل المضي قدماً بالمؤتمر ليبدأ عمله الأساسي.

كما أود أن أعرب من خاللكم عن تقدير ماليزيا لرؤساء دورة عام ٢٠٠٨ للجهود العظيمة التي بذلوها من أجل توجيه عمل المؤتمر. كما نهنئ السفراء الموقرين الذين قمت بتعيينهم للعمل كمنسقين لبنود جدول الأعمال السبعة، وتنتطلع للعمل معهم. كما يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الصادر في مطلع هذه الدورة نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

لقد مر أكثر من عشر سنوات منذ آخر مرة قام فيها مؤتمر نزع السلاح بعمل أساسي. ولم يساورنا القلق من جديد إزاء الصعوبات التي نواجهها للاضطلاع بدور المؤتمر وإنجاز جدول أعماله إلا عند بروز تهديدات أمنية مؤخراً، كما شهدنا في الأعوام الأخيرة. فالعالم اليوم لم يعد أكثر أمناً مما كان يتصور أسلافنا. فعلينا أن نقوي عزمنا وإصرارنا وأن نسعى جاهدين لإعادة تنشيط العملية المتعددة الأطراف ومواصلة الأهداف الرامية إلى إعادة المؤتمر إلى العمل الأساسي. ويأمل وفد بلدي صادقاً أن يتمكن المؤتمر خلال دورة هذا العام من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل.

إن ماليزيا تقدر كثيراً الدور الإنمائي المتواصل الذي اضطلعت به آلية الرؤساء الستة منذ إنشائها. ونحن نشعر بالتشجيع للمشاورات المكثفة التي تعقد داخل المؤتمر ولما قام به الرؤساء حين أعلنوا عن مقترحات عدة في عام ٢٠٠٧ في الوثيقة L.1 وفي عام ٢٠٠٨ في وثيقة CD/1840. ولسوء الطالع، ورغم كل ذلك، لم يتمكن المؤتمر من بلوغ توافق في الآراء حول برنامج عمل. وعدم القدرة هذه على إيجاد حل توفيق يشكل عائقاً، رغم تبني جميع أعضاء هذا المؤتمر لأهداف مشتركة. لذا، فنحن نطالب بمواصلة الجهود لتذليل العقبات من أجل التوصل إلى توافق الآراء، استناداً إلى قواعد النظام الداخلي. وينبغي تناول الشواغل المشروعة للدول الأعضاء بالجدية التي تستحقها. وسيتيح لنا هذا الفهم أن نمضي قدماً وأن نركز جهودنا على العمل الأساسي.

السيد هاشم (ماليزيا)

وتمثل الوثيقة CD/1840 "خلاصة جامعة" لمقترحات رؤساء دورة عام ٢٠٠٧ المدرجة في الوثائق L.1 وCRP.5, CRP.6. ويرى وفد بلدي أن الوثيقة CD/1840، شأنها شأن الوثيقة L.1، لا ترقى إلى توقعاتنا بشأن تناول قضايا رئيسية أخرى بأسلوب متوازن وعلى نحو شامل. فالوثيقة CD/1840 تشدد على أن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أصبحت جاهزة للتفاوض بشأنها. ورغم ذلك، أظهرت ماليزيا مرونة واستعداداً للعمل الوثيق مع أعضاء المؤتمر من خلال مساندتها للزخم المتزايد الداعم لمساندة الوثيقة CD/1840، أملاً في أن يؤدي ذلك إلى إعادة مؤتمر نزع السلاح إلى مباشرة عمله الأساسي. كما ندعو الآخرين إلى إظهار المرونة ذاتها - إلى جانب الإرادة السياسية التي نحتاجها في المقام الأول، فلقد حان الآن وقت العمل. ونحن نذكر بتأكيدات رؤساء دورة عام ٢٠٠٨ بأن مشروع المقرر ليس جامداً وبأنهم ملتزمون باستشارة الوفود وبإضافة تعديلات إلى الوثيقة CD/1840 عند الضرورة. ونأمل أن يستمر هذا النهج، فقد يكون هو السبيل الضروري الذي نحتاجه للتوصل إلى توافق في الآراء، وهي الانطلاقة التي كان مؤتمر نزع السلاح يتطلع إليها.

وبينما يظل نزع السلاح النووي في مقدمة أولوياتنا وإلى أن يتم عقد مفاوضات لإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، تظل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، شأنها في ذلك شأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واحدة من الخطوات الأساسية المستقبلية نحو حظر انتشار المواد النووية، التي ستؤدي إلى تحقيق نزع سلاح حقيقي في نهاية الأمر. ونأمل أن تُطرح بالتالي في مؤتمر نزع السلاح القضايا الأساسية الأخرى وهي نزع السلاح النووي و ضمانات الأمن السلبية وحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وهي كلها قضايا تحظى بنفس الأهمية.

وكما يعلم المؤتمر جيداً، فقد انضمت ماليزيا رسمياً إلى مجموعة الرعاة الرئيسيين لقرار "تخفيض التآهب التشغيلي لأنظمة الأسلحة النووية". وماليزيا التي تعهدت بالالتزام بأهداف القرار ودعمتها بقوة، انضمت للمجموعة وهي على قناعة بأن هذه المبادرة ستسهم على نحو متزايد - رغم تواضع نهجها - في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. ويدعو القرار أساساً إلى اتخاذ خطوات عملية إضافية لتخفيض التآهب التشغيلي لأنظمة الأسلحة النووية وهي خطوة إيجابية لنزع السلاح تقرها ماليزيا بقوة. ويشكل إنهاء حالة التآهب بمجهودا متجدداً يرمي إلى التشديد على جانب عملي لنزع السلاح يمكن تنفيذه ويمكن أن يساعد على التقليل من مخاطر اندلاع حرب نووية وتعزيز أمن جميع الدول. كما سيؤدي كذلك خفض التآهب التشغيلي للأسلحة النووية إلى تنفيذ معاهدات الحد من التسلح التي تم التفاوض بشأنها والتي يمكن أن يؤثر من خلالها نهج إلغاء حالة التآهب بعد تعزيزه في سياسات استخدام الأسلحة النووية في المعارك وفي أنظمة استخدامها. ونحن نعتقد أن ذلك يشكل خطوة صغيرة لكنها ضرورية بدرجة كبيرة للمضي قدماً في برنامج نزع السلاح.

ويشكل تحدي نزع السلاح النووي أحد التحديات التي كان مؤتمر نزع السلاح عازماً على التصدي لها. ولا بد أن يتحلى المؤتمر بروح الإبداع والابتكار وأن يكون قادراً على التكيف مع بيئة عالمية ديناميكية ودائمة التغير. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيكون من الضروري أيضاً بالنسبة لنا أن نفكر ملياً في أسلوب عملنا. وسيكون علينا أن نقيّم فعالية الآليات القائمة وأن نعيد تنشيطها وأن ننشئ آليات جديدة، عند الضرورة. وفي هذا الصدد،

السيد هاشم (ماليزيا)

ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى فتح أبوابه والتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. فقد استفادت أوساط نزع السلاح كثيراً من خلال مشاركة المجتمع المدني، وهو ما بدا واضحاً في حالات الألغام الأرضية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمعاهدات الأخرى للحد من التسلح. وسيستفيد مؤتمر نزع السلاح من البصيرة الثاقبة أو الرؤى القيمة التي يتحلّى بها المجتمع المدني وبما لديه من بيانات وأبحاث. وقد تكون الحاجة الشديدة لوجود دافع قوي هو ما يحتاجه مؤتمر نزع السلاح للمضي قدماً وللإضطلاع بدوره الذي أنشئ من أجله. ونأمل إجراء المزيد من المناقشات الثرية لتمهيد السبل لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الدورات المقبلة.

إن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف المنوط بها التفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح. وبصفتنا أعضاء في منظمة مؤتمر نزع السلاح، فنحن بحاجة لتقديم توجيه فعال وأفكار قوية وعملية وكذلك نهج ومبادرات واستراتيجيات جديدة لضمان تحقيق أهداف المؤتمر.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم استعداد وفد بلدي للعمل معكم سيدي الرئيس والأعضاء الآخرين في المؤتمر بغية تحقيق نتائج ناجحة وإيجابية في دورة مؤتمر نزع السلاح. ونظراً لأن هذه هي المرة الأولى كذلك التي أشهد فيها هذا المؤتمر، فإنني أتطلع إلى العمل الوثيق معكم ومع الزملاء الآخرين ومع أعضاء الأمانة العامة وكذلك مع الأعضاء ملتزمين من المجتمع المدني الذين يتابعوننا من الشرفة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سعادة سفير ماليزيا على كلمته المهمة وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها لي.

والآن أعطي الكلمة لسعادة السفير جون دانكن، ممثل المملكة المتحدة.

السيد دانكن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، نظراً لأن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة، فاسمحوا لي أن أهنئكم ليس فقط على تعيينكم ولكن كذلك على الأسلوب الذي انتهجتموه في أداء مهام الرئاسة أثناء ولايتكم. ويمكن لكم وللرؤساء الستة الاعتماد على وفد بلدي للمضي قدماً في أعمال المؤتمر.

لقد كان أمس يوماً مشحوناً بالنسبة لوزارة خارجية المملكة المتحدة حيث تم إصدار ورقة معلومات عن السياسات عنوانها "تبديد الظل النووي وهيئة الظروف الملائمة لإلغاء الأسلحة النووية". وقد وزعت نسخة مطبوعة من هذه الورقة على جميع الزملاء بعد ظهر أمس ونشرت نسخة منها في موقع وزارة الخارجية على شبكة الإنترنت لمن يفضل الاطلاع على النسخة الإلكترونية. ونظراً لأن هذه الورقة موجهة إلى الجمهور، فهي تحوي الكثير من الأحاديث الصريحة، لكن ينبغي ألا يثير ذلك الدهشة. وبلا شك فإن عدم استخدام لغة دبلوماسية يعد أمراً جيداً وربما يكون قد جاء متأخراً. فإلغاء الأسلحة النووية يشكل قضية من الأهمية بمكان بحيث ينبغي ألا تكون موضوعاً لمناقشات دلالية لا نهاية لها. وتتناول الورقة المسائل المتعلقة بالواجهات المائية وكذلك دور الاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة، والحاجة إلى إصلاح مؤسسي. كما تغطي بشيء من التفصيل الحجج المتعلقة بحساب السلامة

السيد دانكن (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)

النوية ومعااهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومسألة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، والقوى النووية الميدانية، بالإضافة إلى الشواغل المتعلقة بالانتشار النووي. وكما قلت، هناك بعض الأحاديث الصريحة لكن ينبغي ألا يشكل أياً من هذه القضايا مفاجأة غير متوقعة، فالجميع يعلم جيداً وجهات نظر المملكة المتحدة في هذا الشأن. وتشدد الورقة على السعي الجماعي في هذا الصدد. فالقضايا ليست كلها جيدة أو سيئة تماماً. وليست هناك حلول بسيطة. ونسعى في هذه الورقة إلى وضع خطوط عريضة لبعض الشروط اللازمة لإحراز تقدم. وهي لا تغير البيانات الصادرة عني أو عن سفراء المملكة المتحدة الآخرين هنا أو في محافل أخرى. فكما قلت، الورقة هي عبارة عن خلاصة جامعة تم صياغتها بلغة بسيطة.

وبالأمس كذلك، أدلى وزير خارجية المملكة المتحدة، السيد رامل، بشهادة أمام لجنة الشؤون الخارجية بالمملكة. وقد قابل بعضكم أعضاء من هذه اللجنة أثناء زيارتهم الأخيرة بجنيف. ودارت مناقشات أكثر تفصيلاً وسوف ينشر التقرير الخاص بذلك على موقع مجلس العموم خلال أيام قليلة.

والمملكة المتحدة ملتزمة بالمضي قدماً لتخليص العالم من الأسلحة النووية. ونحن لا نقلل من شأن الصعوبات. صحيح أن التقرير يصف ذلك بأنه "تحد دبلوماسي هائل" لكن كما قلت سابقاً، نحن نرى في ذلك طموحاً مشتركاً وجماعياً. إن مسؤولية جميع من يمتلكون الأسلحة النووية هي الاستجابة لشواغل من لا يمتلكونها. وهي كذلك مسؤولية أصحاب البرامج المدنية التي أثارت قضايا في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير جون دانكن على كلمته وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها لي. وأعتقد بأهمية الوثيقة التي قدمها وآمل أن تسهم في إيجاد ظروف أفضل وأكثر ملائمة لقضية نزع السلاح ولعمل المؤتمر أيضاً. لم يعد هناك متحدثون على القائمة، لذا أود أن أعرف إذا ما كان هناك وفد يرغب في تناول الكلمة الآن. لا يبدو كذلك، لذا فإنني أود أن أخبركم أنه فيما يتعلق بأنشطة الأسبوع القادم، كما حددت في الإطار التنظيمي المدرج في الوثيقة CD/WP.553، سيبدأ المؤتمر المداولات غير الرسمية حول البنود الأربعة الأولى الجوهرية من جدول الأعمال تحت إرشاد المنسقين المحليين المعنيين. وإنني لممتن عميق الامتنان لتأكيد المنسقين الإقليميين على التعاون الكامل من جانب الدول الأعضاء. وفيما يتعلق برغبة بعض الشخصيات الكبرى في توجيه كلمة للمؤتمر في الأيام التي من المقرر أن يعقد خلالها المؤتمر مناقشات غير رسمية لبنود جدول الأعمال، أخبرتني الأمانة العامة بأنه اتساقاً مع التجارب السابقة، فإنه سيتقرر عقد جلسة رسمية عامة في هذه المناسبات لإتاحة الفرصة لهذه الشخصيات لإلقاء كلمة، ثم تتحول الجلسة إلى جلسة غير رسمية لاستئناف العمل بخصوص بنود جدول الأعمال.

بهذا نختتم أعمالنا اليوم.

وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ١٢ شباط/فبراير، في الساعة العاشرة صباحاً في هذه القاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

— — — —